الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

الجمارك كأداة لمحاربة ظاهرة التعدي على حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الجزائر أنموذجاً ـ خلال الفترة 2010م ـ2016م

Customs as a Tool to Fight the Infringement Intellectual Property Rights related to Trade The Algerian model – During the period 2010 - 2016

[أ]د.عمار طهرات ، [ب] د. أمحمد بلقاسم
[أ]أستاذ محاضر "أ"، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر- | tahrat.ammar@gmail.com
[ب] أستاذ محاضر "أ"، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم -الجزائر- | Belgamhamed@gmail.com

ملخص

تثير إشكالية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة وما يصاحبها من تعدي وقرصنة على الممتلكات الفكرية الكثير من التحديات لاسيما في التبادلات التجارية الدولية وتأثيرها على المنتجات الأصلية من حيث الحجم والسرعة. مما جعل أغلبية دول العالم تعمل على محاربة هذه التجارة غير الشرعية بوسائل عديدة من بينها قطاع الجمارك. لذلك جاءت هذه المقالة لتبيان دور قطاع الجمارك في الجزائر في محاربة المنتجات المقلدة و المقرصنة خلال فترة 2010م لغاية 2016م

ومن أجل دراسة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وهذا لتناسبه مع طبيعة الدراسة، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الصين وعلى وجه العموم تعتبر المنشأ الأول للمنتجات المقلدة المصدرة نحو الجزائر، وأن القطاعات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة في الجزائر هي منتجات التجميل، الألبسة الرياضية و كذا قطع الغيار بمختلف أنوعها.

الكلمات الدالة :الملكية الفكرية، التقليد، الانتهاك، الجمارك الجزائرية، التجارة غير الشرعية، التراخيص، المنشأ، المصدر.

Abstract

Issue of intellectual property rights related to trade , and the attendant to the infringement and piracy of intellectual property , raises many challenges, particularly in international trade exchanges and their impact on the original products in terms of size and speed. The fact that the majority of countries around the world work to combat this illegal trade in many ways, including the customs sector. This article aims to illustrate the role of the customs sector in Algeria in the fight against counterfeit and piracy products during the period 2010 to 2016.

To study this topic, we used the deductive approach with its description and analysis tools. We have achieved a set of results, the most important is that China in general is the leading exporter of counterfeit products exported to Algeria, and that the most affected sectors in Algeria from this phenomenon are those related to cosmetics, sports wears products and cars spare parts.

Keywords: *Intellectual Property, Counterfeiting, Infringement, Algerian Customs, Illegal Trade, Licenses, Origin, Resource.*

مقدمة

لقد عمدت دول العالم إلى البحث عن سر التفوق التكنولوجي لبعض الدول دون الأخرى، حيث أدركت ذلك من خلال الاهتمام بالعنصر البشري في أفكاره و إبداعاته العديدة و المتسارعة، و مع تزايد الصراع التجاري ذا الطابع العلمي بين هذه الدول و ما تبعه ذلك من تعدي على الحقوق الفكرية للمبدعين، تزايدت أهمية حقوق الملكية الفكرية في العصر الحديث تزايدا كبيرا، بالتزامن مع استغلال هذه التطورات الصناعية والتكنولوجيا وصبها في قالب تجاري محض، الأمر الذي أثار بشكل مباشر المصالح التجارية للدول الكبرى، ودعاها إلى أن تلقي بثقلها خلف الجهود المبذولة لتعزيز وتقوية وسائل الحماية لهذه الحقوق، وقد وفقت هذه الدول إلى حد ما في إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي صاحبت إنشاء كل من المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية مع المنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر شأنها شأن باقي الدول عملت على الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الدولية، وكذا المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية والتي أنظمت إليها منذ إنشائها سنة 1967م، أما فيما يخص ملف اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة التابع للمنظمة العالمية للتجارة والمعروف اختصارا باتفاقية "تريبس"، فلا زال يراوح مكانه بسبب مجموعة من العراقيل التي تحول دون ذلك. مما أضطر الجزائر إلى تفعيل قطاع الجمارك الجزائرية لما له من دور مهم في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الجزائري، عبر نقاط الحدود المتنوعة.

و بغرض تسليط الضوء على دور الجمارك الجزائرية في الحد من ظاهرة انتهاك حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، ارتأينا معالجة هذا الموضوع عن طريق تحديد النقاط الآتية:

1ـ **إشكالية البحث**: تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

"ما هي وضعية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة في الجزائر، وما الدور الذي تلعبه الجمارك

كأحد أدوات محاربة المنتجات المقلدة الوافدة عبر الحدود "

2ـ **المنهج المستخدم**:لمعالجة إشكالية البحث سنستخدم المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل من خلال عرض وتحليل الإحصائيات المتحصل عليها من المديرية العامة للجمارك الجزائرية

3ـ **حدود البحث**:- الحدود الزمنية- تخص الحدود الزمنية للدراسة سنتي 2010م و 2016م

- الحدود المكانية- يعالج البحث دور الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة التقليد في الجزائر

المحور الأول

ماهية حقوق الملكية الفكرية و تأثيراتها الاقتصادية

1ـ ماهية حقوق الملكية الفكرية و أبعادها المختلفة

1.1 ماهية حقوق الملكية الفكرية

تُعرف حقوق الملكية الفكرية وفق المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، على أنها تشير إلى «أعمال الفكر الإبداعية أي الاختراعات للمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية»[1]. كما عرفها ولقد عرفها البريطاني اللورد وليام بلاكستون (1723م-1780م) في القرن الثامن عشر على أنها«المجال الاستبدادي الذي يدعى فيه شخص ما سلطته و يمارس هذه السلطة على الأمور الخارجية في العالم »، أي الاستبعاد الكامل لحق أي شخص آخر في العالم عليها. و تأكيداً لهذا المعنى قال الاقتصادي أرمن كيان في القرن العشرين «بالنسبة لي فان حق الملكية يعني الحماية من أن يقوم آخرون رغماً عني باختيار أحد استخدامات الممتلكات التي من المفترض أن تكون لي» [2]

ويشير مصطلح الملكية الفكرية "La propriété Intellectuelle" إلى أي أصل يعود ظهوره أو وجوده إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية، وعلى هذا الأساس فان الملكية الفكرية تنصب على قيم معنوية ذات جوانب تجارية تمثل نتاج إبداع أو ابتكار "Innovation" العقل البشري، أي فكر الإنسان، ويتجسد هذا الإنتاج في أشكال مختلفة من أفكار ذات فائدة و غرض نافع، و فنون تلحق بإبداعات الإنسان.

والملاحظ أن مفهوم الملكية الفكرية بقي و لفترة طويلة من الزمن مفهوما قانونيا محضا، إلى أن توصل الباحثون في علم الاقتصاد أمثال "بول رومر" "Paul Romer" إلى بناء علاقة قوية من خلال الربط بين النمو السريع الذي تعرفه بعض الاقتصاديات والمعارف و الابتكارات كأحد العوامل المؤدية إلى ذلك النمو.

ولقد حددت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية مجالات وحدود بعض الحقوق والالتزامات الخاصة بالملكية الفكرية، و التي تدخل في نطاق التبادل التجاري المحلي والدولي، و التي تأخذ الأوجه الآتية[3]:

- المصنفات الأدبية و العلمية، و تحميها قوانين حقوق المؤلف، وأداء الفنانين.

- التسجيلات الصوتية و البث الإذاعي، و تحميها قوانين الحقوق المجاورة.

- الاختراعات و الاكتشافات العلمية، و تحميها قوانين براءات الاختراع سواء المتعلقة بالمنتجات أو العمليات الصناعية.

- التصاميم الصناعية المتعلقة بتصميم السلعة و تحديد شكلها النهائي أو غلافها، وتحميها قوانين الملكية الصناعية،

والعلامات التجارية المتميزة للسلع والخدمات، وعلامات الخدمات والأسماء التجارية.

- المؤشرات الجغرافية التي تحدد منشأ السلعة في أراضي الدولة العضو أو المنطقة أو الموقع في تلك الأراضي حين تكون النوعية والسمعة والخصائص المميزة للسلعة تعود بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي، و تحميها قوانين العلامات لتجارية وحماية مصادر الأصول.

- وأخيرا الحماية ضد المنافسة غير المشروعة في التراخيص التعاقدية، إضافة إلى التصميمات التخطيطية للدوائر

المتكاملة (الرسومات الطبوغرافية)، وحماية المعلومات السرية والمتعلقة بالمعارف التقنية والأسرار التجارية.

2.1 الجانب الاقتصادي من حقوق الملكية الفكرية، و تأثيراتها المختلفة

1.2.1 البعد الاقتصادي للملكية الفكرية

يمثل البعد الاقتصادي جوهر الملكية الفكرية، فغالبية المجتمعات و على رأسها المجتمعات الصناعية المتقدمة تسعى في النهاية إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية من خلال السعي إلى الرفع المتزايد للناتج القومي الإجمالي، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ولقد عرفت المجتمعات المتقدمة المهتمة بالدراسات الخاصة بمعرفة دور المعرفة و السياسات العاملة في المجال البحثي عدة اجتهادات و دراسات، تهدف في مجملها إلى إيجاد علاقة توافقية في المجال الاقتصادي بين حقوق الملكية الفكرية و التقدم التكنولوجي المبنية على المعرفة، «ويرجع الأساس الاقتصادي لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى دراسات كينيث Kenneth Arrow حول عدم كفاية القدرة على رقابة استخدام المعرفة، على أساس أن المعرفة سلعة عامة، و هنا يمكن القول بأن حماية حقوق المعرفة أو الملكية الفكرية تشجع على زيادة القدرة على رقابة استخدام المعرفة، و من ثم توقع دفع الاستثمار في البحث و التطوير و الخلق المعرفي»[4].

ولا ينبغي إهمال ما لحماية الملكية الفكرية من آثار سلبية مثل تقييد الاستفادة الآنية منها، من خلال الممارسات الاحتكارية لصاحب الحق الحصري للملكية الفكرية، و بوجه عام «تمثل حقوق الملكية الفكرية حلاً توفيقياً بين منتجي المعرفة والمجتمع، وهناك اتجاه لدى الدول المتقدمة نحو تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية، على الرغم من عدم توافر دليل حول ما إذا كان ذلك التشديد يزيد من الرفاهية، بل العكس فإن اتساع مجال العناصر المطلوب حمايتها ببراءات الاختراع على سبيل المثال، ربمّا يقيد من أنشطة البحث والتطوير المستقبلية و المبتكرات الأخرى»[5]، وبالتالي قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية الناجمة عن الحماية في صورة احتكار استخدام المعرفة الراجع إلى الممارسات الاحتكارية، يقضي على المنافع الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير الإضافية.

ورغم ذلك، إلا أن هناك اعتقاداً بأن نظم الملكية الفكرية تلعب دوراً هاماً في تشجيع التقدم التكنولوجي، وهناك ترتيبات مؤسسية مختلفة تشجع على توليد المعرفة، من خلال الإنتاج الحكومي من المعرفة، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يعتمد على أنواع الدعم المختلفة والمشتريات الحكومية لتشجيع أنشطة البحث و التطوير[6].

و يمكن أن تحقق الحماية القوية للملكية الفكرية بعضاً من الميزات الاقتصادية في الأجل المتوسط والبعيد، والتي يمكن إيجازها فيما يأتي[7]:

- تحفيز النشاط الابتكاري من خلال توفير بيئة مواتية و مكافئة له.

- تقديم طرائق إنتاج و توزيع المنتجات الموجودة بنفقة منخفضة.

- دعوة و تشجيع المنتجات الجديدة و الآمنة و الفعالة و كذلك التكنولوجيا.

- إيجاد و إنتاج منتجات و عمليات وخدمات أكثر فعالية و آمان و حداثة في أسواق الدولة المعنية من خلال إجراء

التعديلات والتحسينات على المنتجات و التكنولوجيا الموجودة.

- توفير فرص عمل في الصناعات الأساسية و في الصناعات المكملة عبر اقتصاد الدولة المعنية.

- تحقيق نوع من التقدم بما يسهم في رفع المستوى التكنولوجي عبر العالم، و تحقيق إيرادات لمستخدمي تلك التكنولوجيا الحديثة، مع السعي إلى عدم التركيز على عامل الاحتكار[8].

2.2.1 التأثيرات الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية

أولاً: تأثيرات حماية الملكية الفكرية على مستوى الفرد

إن تأثيرات حماية حقوق الملكية الفكرية لها أضرار عدة تمس صحة الفرد بصفة مباشرة، فقد تُسبب له بعض الأمراض الخطيرة، والعيوب الصحية الدائمة، فمثلاً «تسببت الكحول المغشوشة في روسيا بوفاة 000 40 حالة سكر سنة 2006م، وفي النيجر 2500 حالة وفاة بسبب اللقاحات المغشوشة المعطاة إلى المرضى المصابين بمرض التهاب السحايا، وفي الصين كان هناك000 192 حالة وفاة في العام 2007م تخص بشكل مباشر استهلاك المخدرات الوهمية، ناهيك عن الانتهاك و القرصنة التي مست سوق المنتجات الفخمة، فبعض المنتجات الصينية الموجهة إلى الأطفال على شكل ألعاب تتكون أغلبها من مادة الرصاص والتي تشكل خطراً كبيراً على حياة الأطفال»[9].

ثانيا: تأثيرات حماية الملكية الفكرية على المستوى الجزئي

أ: تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة

تشير دراسة أجريت في هولندا العام 2011م، شملت نحو مائة مؤسسة متوسطة وصغيرة تنشط في مجال تصنيع الملابس بما فيها الرياضية إلى متوسط بلغ 92.8% من المؤسسات

التي شملتها الدراسة من حماية ممتلكاتها الفكرية في مجال الملابس، وكانت للمؤسسة صاحبت الدراسة النتائج الآتية:

جدول رقم (1)
عينة من مائة مؤسسة عاملة في مجال تصنيع الملابس في هولندا و مدى قدرتها التنافسية في مجال حماية ممتلكاتها الفكرية أمام المؤسسات الأخرى خلال سنة 2011م

البيان	منطقة 1	منطقة 2	منطقة 3	منطقة 4	منطقة 5	المجموع
مؤسسات صغيرة و متوسطة عاملة في مجال تصنيع الملابس	32	14	11	26	17	100
متوسط قدرة المؤسسة على المنافسة في مجال حماية ممتلكاتها الفكرية	87%	96%	91%	98%	92%	92.8%

Source: Roben fray, Small and medium enterprises and market competitiveness, Center for Studies and Research, 2012, P22

من خلال الجدول (1) نلاحظ:

قد تم تقسيم مملكة هولندا إلى خمسة (5) مناطق شملها المسح، بمجموع مائة (100) مؤسسة منتشرة حسب المناطق المقسمة وفق الجدول أعلاه، و قد تمحّورت الدراسة حول مدى قدرة المؤسسة على التنافسية في مجال حماية ممتلكاتها الفكرية، والتي تمثل عاملاً مهماً في احتفاظ المؤسسة بجزء هام من تنافسيتها في السوق، و قد خلصت الدراسة إلى أن ما يقارب 92.8% من المؤسسات المائة استطاعت خلال سنة 2011م، أن تحافظ على تنافسيتها في مجال حماية ممتلكاتها الفكرية من التعدي من طرف المؤسسات الأخرى المتنافسة.

ب: تمويل و إعادة تمويل عمليات البحث و التطوير

إن الحماية الفعّالة لحقوق الملكية الفكرية تحفز الابتكار، ويساهم في فتح مجالات أمام المبدعين من أجل تنشيط و تفعيل البحوث و الدراسات الابتكارية إذا توفرت لهم الظروف الحمائية المناسبة، ففي «دراسة أجريت في البرازيل على 377 مشروع ذكر أن 80 %من هذه المشروعات إذا توفرت لها الحماية القانونية الفعلية ستستمر في إجراء البحوث بل وستطور ما تقوم به من تدريب، وترد على الادعاء بأن الحماية ستخلق وضعاً احتكارياً بالقول أن براءات الاختراع لم تحل دون أن يستطيع المنافسون الأقوياء أن يخترقوا السوق في الدول المتقدمة لفترات طويلة، كما ذكر Mansfield 1985م أنه في حوالي نصف المشروعات محل الدراسة لم تردع حماية حقوق الملكية الفكرية المنافسين عن التقليد سوى لبضعة أشهر فقط»[10].

ج: دعم القوى التفاوضية للمؤسسة في قضايا التراخيص

من خلال عقود التراخيص، والقوى التفاوضية التي تميزها قد تستطيع المؤسسة الحصول على بعض الامتيازات، خاصة ما تعلق بتبادل التحسينات والتعديلات بين مؤسسات أخرى مرخص لها بذلك، إذ يمكن أن »يكتسب المرخص لهم أيضاً حقوقاً لابتكار بعض التحسينات أو المصنفات المشتقة، وبالتالي تطوير أصول الملكية الفكرية الخاصة بهم والتي يمكن لهم فيما بعد تبادل تراخيصها مع الآخرين أو ترخيصها للغير، ومن شأن ذلك أن يرسي سلسلة خصبة من الاختراعات والمعاملات التجارية» [11].

د: رفع الأصول المالية للمؤسسة

تنقسم الأصول المالية للمؤسسة إلى قسمين هما:

- الأصول المالية من أسهم و سندات و أصول أخرى ذات قيمة عينية.

- الأصول المعرفية) والتي تعتبر في نظر الغالبية أقل أهمية من الأولى(والمتعلقة بما تملكه المؤسسة من براءات وتراخيص، بالإضافة إلى باقي الممتلكات الفكرية لباقي العناصر الأخرى. فمثلاً وحسب ترتيب العلامات التجارية لسنة 2009م، ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد حافظت بعض العلامات على موقعها، بينما تراجعت بعض العلامات الأخرى متأثرة بالأزمة الاقتصادية، فقد تقدمت شركة Googleلتبلغ أغلى علامة تجارية في العالم، حيث عززت مكانتها بـ(16%+) بتقدمها على شركة "Microsoft" التي احتلت المرتبة الثانية بنمو بلغ 8%، وقد عرفت قائمة أقوى عشر(10) علامات تجارية في العالم دخول لأول مرة العلامة التجارية "Vodafone" حيث احتلت المرتبة التاسعة(9) عالمياً ، فيما تعززت بعض العلامات ذات النشاط التكنولوجي و يتعلق الأمر بكل من علامة IBM الأمريكية و العلامة التجارية Apple المتخصصتان في أجهزة وبرمجيات الإعلام الآلي، بالمرتبة الرابعة و السادسة على التوالي، و استطاعت أن تزيح عملاق المشروبات الغازية "Coca-Cola"، وقد احتلت كل من العلامتين التجاريتين "McDonald" و"Marlboro" المرتبتين الخامسة (5) و العاشرة (10) على التوالي، في سيطرة واضحة للعلامات التجارية الأمريكية بثمانية علامات تجارية بينما دخلت علامة تجارية أوروبية واحدة فقط،كما دخلت علامة تجارية صينية واحدة فقط القائمة و هي China Mobile حيث احتلت المرتبة السابعة (7) [12].

وبينما إذا قارنا قائمة العلامات التجارية لسنة2004م فسنعرف الفرق الكبير بين قائمة أغلى العلامات التجارية خلال سنة 2004م مثلاً و القائمة ذاتها لسنة 2009م، فخلال سنة 2004م،

كان ثمن الاسم التجاري للعلامة مارلبورو"Marlboro" مثلاً يقدر بحوالي 31 مليار دولار أمريكي، أي ضعف مبيعات الشركة السنوية وهو أغلى الأسماء التجارية في العالم، ومن بين أغلى الأسماء التجارية كذلك اسم كوكاكولا (Coca-Cola) الذي يساوي 24,4 مليار دولار أمريكي، ثم يليه الاسم نيسكافي بـ 8,5 مليار دولار أمريكي[13].

ومن هنا فإن المؤسسة تسعى إلى الرفع من مستوى الأصول بنوعيها، و دون إهمال واحد على حساب الآخر، مما يتيح لها فرص أكبر في السوق، وتأهيلها من أجل اكتساب القدرة التنافسية أمام باقي المؤسسات التي لها نفس ميزتها التنافسية.

ثالثا: تأثيرات حماية الملكية الفكرية على مستوى الاقتصاد الكلي

أما فيما يخص تأثيرات الحماية على الاقتصاد الكلي فتنحصر في تنشيط البحث العلمي الموجه للصناعة، والحد من الغش التجاري و القرصنة و التشغيل، نوجزها فيما يلي:

أ: تنشيط البحث العلمي و التطوير في الجامعات و المراكز المختصة

إن توفير نظم و قواعد تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى زيادة الاهتمام بالبحوث والتطوير والابتكار في الدول التي تربطها اتفاقية تعاون في مجال الملكية الفكرية، و إن كان الأمر يتطلب الاهتمام ببحث الأساليب التي تشجع على إنشاء مؤسسات بحثية مشتركة على مستوى الدول الأعضاء، تستفيد من توافر مصادر التمويل لدى البعض، و توافر الكوادر العلمية و المؤسسات البحثية لدى البعض الآخر[14].

ب: قمع انتهاك حقوق الملكية الفكرية – التقليد و القرصنة-

لنظام حماية الملكية الفكرية آثار إيجابية كثيرة، حيث يؤدي إلى الحد من الغش، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الممارسات غير الأخلاقية و الشريفة، باتخاذ إجراءات ردعية ضد العلامات التجارية أو المؤشرات الجغرافية المضللة، أو المواصفات المخالفة لتلك المعلن عنها، ومن ثم تتعزز الثقة بالنظام التجاري وتحافظ حركة التجارة الداخلية والخارجية على وتيرتها طالما أن المستهلك واثق من مصدر السلع التي يقتنيها.

وعليه، فيطلق على عمليات الانتهاك العديد من المسميات، كالقرصنة piraterie أو التقليد Imitation أو التزييف Contrefaçon أو غيرها من المصطلحات التي تشترك في النهاية في كونها أفعالا تمارس بواسطة الغير بقصد تحقيق منافع و مكاسب على حساب أصحاب الحقوق الشرعيين و بدون الحصول على موافقتهم، وتبدو الفلسفة الاقتصادية من جراء تلك العمليات واضحة في أنها تسمح للمقلدين بإنتاج أصناف معينة بأسعار منخفضة عن تلك المنتجة بمعرفة المنتج الأصلي و الشرعي لها، «فمثلا يتكلف برنامج الأوتوكاد "Auto CAD R12"، 4000 دولار أمريكي للحصول على نسخة منه بالطرق الشرعية، في حين يمكن الحصول على نفس النسخة عن طريق النسخ غير الشرعي بنفقة تصل إلى 100 دولار أمريكي فقط» [15].

المحور الثاني

دور الجمارك وأساليبها في محاربة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في الجزائر

1- دور الجمارك الجزائرية وطرقها المتبعة في محاربة ظاهرة التقليد

في ظل التغيرات و التطورات الاقتصادية وسرعتها التي أصبح العالم يعيشها مع تنامي تجارة المنتجات المقلدة، أضحى من الضروري الشروع في البحث عن أساليب جديدة ومتطورة تتناسب ورواج هذا النوع من التجارة غير الشرعي، عن طريق تفعيل أجهزة حكومية غايتها محاربة هذا النوع من التجارة، كالشرطة بفرقها الاقتصادية، والدرك، وكذا إدارة الجمارك الجزائرية بالتنسيق مع قطاع العدالة والذي يسمح بسرعة ضبط و تطبيق الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات، إلا أن قطاع الجمارك يعتبر الريكزة الأساسية في محاربتها والحد منها، على اعتبار أن أغلب هذه المنتجات قادمة من دول أجنبية و داخلة عن طريق الحدود المختلفة سواء البرية أو البحرية وحتى الجوية.

1-1دور الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة التقليد

يأتي أسلوب محاربة ظاهرة التقليد من قبل الجمارك الجزائرية استنادا إلى المادة 22 من قانون الجمارك والتي تنص على ما يلي [16]:

" تحضر عن الاستيراد كل البضائع التي تحمل بيانات مكتوبة على المنتجات نفسها، أو على الأغلفة، على الصناديق، الأحزمة، الأظرفة، الأشرطة أو الملصقات، والتي من شأنها أن توحي بأن البضاعة الآتية من الخارج ذات منشأ جزائري. وتحضر عند الاستيراد مهما كان النظام الجمركي الذي وضعت فيه وتخضع للمصادرة ".

كما تعتبر المادة 321 من قانون الجمارك أن مخالفة أحكام المادة 22 يعد مخالفة من الدرجة الثالثة و التي تؤدي إلى بمصادرة البضائع المتنازع فيها، ومنح إدارة الجمارك صلاحيات في مجال مراقبة مطابقة البضائع للمعايير الدولية سواء كانت محلية أو مستوردة.

1-1 الطرق المتبعة من طرف الجمارك الجزائرية في محاربة التقليد

للجزائر موقع إستراتيجي مهم يجعلها في كثير من الأحيان ممرا للبضائع و السلع المقلدة لدول أخرى، مما يستوجب تواجد مصالح الجمارك الجزائرية على مختلف النقاط الحدودية يعتبر كضرورة أمنية فعالة لمراقبة الحركة السياحية والتجارية، وتصنف كأحد أهم جهاز أمني في مجال مكافحة الغش والتقليد وطنيا. إن إدارة الجمارك لها طريقتين للتدخل

في سبيل مكافحة التقليد وهما :

1ـ1ـ1التدخل على أساس عريضة من طرف صاحب الحق الحصري

تتم عملية تدخل الجمارك الجزائرية في هذه الحالة بعد قيام الشخص بعدة إجراءات هي :

أولا ـ تقديم طلب التدخل

يجب على صاحب العلامة المسجلة أن يتقدم للمديرية الجمارك بعريضة مكتوبة على أنه هو مالك العلامة المسجلة، يدعوها فيه إلى تعليق عملية الجمركة للسلع المحتمل انتهاكها لحقوقه الفكرية، وفقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة المحدد لطرق تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية[17]:

- وصف شامل للسلعة مع إعطاء عينة عنها.

- وثيقة تثبت أن الطالب هو صاحب الحق بالنسبة للسلع محل الطلب، ويجب على صاحب الطلب أن يقدم جميع

المعلومات التي تسمح للجمارك بقبول الطلب والتي تتركز أساسا في [18]:

- مكان وجود السلع .

- مكان وجهتها المقرر .

- تعيين الإرسال أو الطرود.

- تاريخ وصول السلع أو خروجها المقرر.

- وسيلة النقل المستعملة.

- هوية المستورد أو الممون أو الحائز.

- يجب أن تبين العريضة المقدمة للجمارك المدة التي يجب على الجمارك تقديم المساعدة مع إمكان تمديدها عن طريق طلب لاحق.

كما صدر بيان عن المديرية العامة للجمارك نهاية سنة 2006 والذي مازال ساري المفعول، فقد دعت كل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين لشهادات العلامات إلى التقرب من مصالحها لإيداع شكاويهم قصد التدخل، بخصوص المنتجات المقلدة والتي أصبحت تشكل خطراً على صحة المستهلكين، وعلى إثرها قامت باتخاذ إجراءات رقابية صارمة للتحكم في ظاهرة التقليد[19].

ثانيا ـ العناصر المتوفرة في الطلب

يجب أن تتوفر العناصر التالية في طلب التدخل[20]:

- الاسم والعنوان التجاري الرئيسي لكل شخص أو مؤسسة أجنبية متورطة في إنتاج أو توزيع السلع المشبوهة.

- وسيلة النقل وهوية الناقلين.

- وصف مفصل لهذه السلع الذي يكون ب :إعطاء عينة من المنتج للعلامة أو حق المؤلف بنفس الصفة التي يظهر

بها على مستوى السلع، مكان إنتاج السلع المشبوهة وهوية المنتجين .

- الاسم والعنوان التجاري الرئيسي لكل شخص أو مؤسسة جزائرية مؤهلة لاستعمال حق الملكية الفكرية، مع تبيان

التوكيل في حالة ما إذا كان الحائز على الحق ممثل للمالك فقط.

- تحديد الرسم القانوني الذي يغطي النفقات الإدارية المحققة من طرف إدارة الجمارك في مجال توفير المساعدة لصاحب الحق في حماية حقه.

ولكل من يتقدم بعريضة لإدارة الجمارك يلتزم بتعويض الجمارك وكذا المستورد، والمصدر أو مالك السلع عن الخسائر الناتجة عن تعليق جمركة السلع التي تبين أنها غير مبررة .

ثالثا ـ الإجراءات المتخذة من قبل الجمارك الجزائرية

عندما تتلقى مصالح الجمارك إشعار بوجود بضاعة مشبوهة تقوم بالعمليات التالية[21]:

1- يتم حجز البضاعة المشبوهة .

2- الإعلام الفوري للمديرية العامة للجمارك بما تم حجزه من بضاعة مشبوهة وهي بدورها تعلم المتقدم بالطلب وكذا

المصرح بالبضاعة مع طلب اسمه وعنوانه وهذا لتمكينه من رفع دعوى قضائية أمام الجهات المختصة أجالها عشرة (10) أيام لحماية حقه.

3- في حالة عدم رفع الدعوى القضائية في المدة المحدد يقوم مكتب الجمارك برفع اليد عن البضاعة مع إتمام باقي الإجراءات الجمركية".

2ـ1ـ1: طريقة التدخل المباشر

تتم المعالجة الجمركية للمواد المنتهكة تكون بطلبات التدخل التي تحرر من طرف مالك العلامة، حيث تصادف مصالح الجمارك أثناء المراقبة سلع تحمل بعض المؤشرات على أنها مقلدة وبالتالي تقوم بإبلاغ صاحب الملكية بتقديم الوثائق على أنه صاحب حق المؤلف وأنها منتهكة مع الاستعانة بخبير للكشف عن السلع المشبوهة، ومن هنا تقوم إدارة الجمارك بالتدخل المباشر في حالة وجود شك في السلعة*.

2ـ1 طلبات التدخل، ونداءات الطوارئ كأساليب لمحاربة التقليد

تشهد السوق الجزائرية منذ تحرير التجارة الخارجية سنة 1991م تطورا لحركة السلع المقلدة، وذلك من حيث الحجم والتنوع، حيث تشير إحصائيات مصلحة محاربة التقليد على مستوى المديرية العامة للجمارك بوجود 9542143 منتج مقلد، خلال الفترة ما بين 2007م إلى 2015م، حيث تم مصادرة 1244813 منتج مقلد خلال سنة 2015م، وهذه الفترة شهدت

تطوراً معتبراً في المنتجات المحجوزة على مستوى الجمارك، وذلك بالمقارنة مع سبعة (07) سنوات الأخيرة [22].

1.2.1**عدد طلبات التدخل** : حسب المعطيات المقدمة من طرف مديرية مصالح الجمارك الجزائرية[23] :

- **خلال سنة** 2010 : عدد الطلبات المسجلة للتدخل خلال هذه السنة بلغ ثمانية وعشرون (28) طلبا

لدى مديرية مكافحة الغش، منها سبعة عشر (17) طلب تمت إجابتها بالموافقة، وقد أصدرت المديرية المذكورة كشف إعلان حالة الطوارئ، أما الباقي (أي 11 طلب) قيد الدراسة للتحقق من المعلومات المتوفرة .

- **خلال سنة** 2011 : تم تسجيل خلال هذه السنة اثنان وثلاثون (32) طلبا للتدخل لدى مديرية مكافحة الغش، منها اثنان وعشرون (22) تم قبولها، وقد أصدرت المديرية كشف إعلان حالة الطوارئ وتم توزيعها على كافة نقاط الجمارك في الوطن، أما الباقي (أي 10 طلبات) في حالة انتظار قيد الدراسة.

- **خلال سنة** 2012 : بلغ عدد الطلبات المسجلة أربعون (40) طلبا لدى المديرية، منها ثمانية وعشرون (28) طلبا تم الموافقة عليها، وأصدرت المديرية كشف إعلان حالة الطوارئ، أما الباقي (12 طلبا) قيد الدراسة للتحقق من المعلومات المتوفرة .

- **خلال سنة** 2013 : تم تسجيل خمسون (50) طلبا لدى مديرية مكافحة الغش، تم القبول منها ستة عشر (16) طلبا، وأصدرت المديرية المذكورة أعلاه كشف إعلان حالة الطوارئ، أما الباقي (34) طلبا في حالة انتظار وقيد الدراسة للتحقق من المعلومات المتوفرة .

- **خلال سنة** 2014 : سجلت عدد الطلبات للتدخل خلال هذه السنة خمسة و أربعون (45) طلبا لدى مديرية قمع الغش، منها تسعة وثلاثون (39) طلبا تم الموافقة عليها، حيث أصدرت المديرية كشف إعلان حالة الطوارئ وتم توزيعها على كافة نقاط الجمارك في الوطن، أما ستة (6) طلبات في حالة انتظار للتحقق من المعلومات المتوفرة .

- **خلال سنة** 2015 : أودعت لدى مديرية مكافحة وقمع الغش خمسة وأربعون (45) طلبا للتدخل، خمسة وثلاثون (35) طلبا منها تم إجابتها بالموافقة، أما الباقي قيد الدراسة (10 طلبات).

- **وخلال سنة** 2016 ارتفع عدد طلبات التدخل بشكل ملحوظ قدر بثلاثة وسبعون (73) طلبا للتدخل لدى مديرية مكافحة وقمع الغش، وتم قبول منها اثنان وستون (62) طلب، حيث أصدرت المديرية كشف إعلان حالة الطوارئ وتم توزيعها على كافة نقاط الجمارك في أنحاء الوطن، أما إحدى عشر (11) طلبا في حالة انتظار وقيد الدراسة للتحقق من صحة المعلومات .

شكل بياني رقم 1

عدد نداءات الطوارئ، وعدد طلبات التدخل خلال الفترة 2010 ـ2016

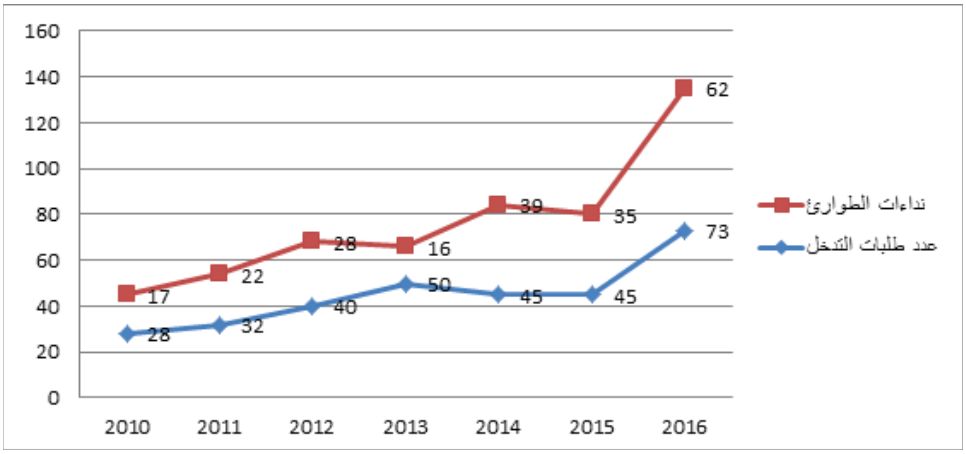

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

2.2.1**نداءات الطوارئ**

نظراًلتزايد عدد التدخلات لدى مصالح الجمارك، نلاحظ أن هناك تفاوت في كمية السلع المقلدة المحتجزة لدى الجمارك الجزائرية من حيث طبيعة السلع خلال ستة (60) سنوات الأخيرة من سنة 2010م إلى سنة 2016م قدرت بحوالي 4834828 وحدة محتجزة، الشكل البياني الآتي يوضح ذاك وهي موزعة كالتالي:

الشكل البياني رقم 2
عدد الكميات المحجوزة من طرف الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2010م2016ـم

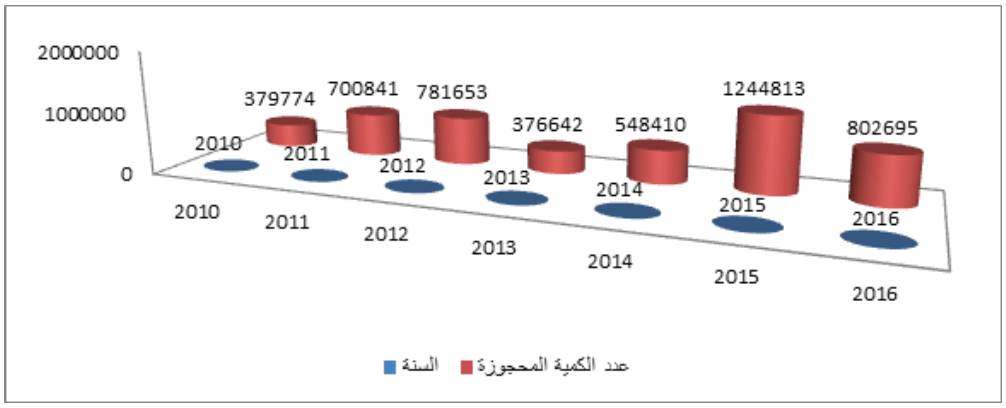

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

من خلال الشكل البياني رقم 2 أعلاه نلاحظ أن:

ففي سنة 2010 بلغت كمية المنتجات المقلدة المحتجزة والموجهة نحو الجزائر بحوالي 379774 وحدة، ثم تزايدت الكمية بشكل معتبر وبلغت 700841 و781653 وحدة خلال سنة 2011 و2012 على التوالي، ثم تناقصت الكميات المحجوزة لسنة 2013 و2014 وقدرت ب 376642 و548410 منتج مقلد على التوالي. وخلال سنة 2015م ارتفعت عدد الوحدات المقلدة المحتجزة بشكل ملحوظ إلى 1244813 وحدة مقلدة مقارنة مع باقي السنوات السابقة، ثم انخفضت سنة 2016م و بلغت 802695 وحدة مقلدة .

كل ذلك راجع إلى جهود فرق مصالح الجمارك الموزعة عبر التراب الجزائري لمحاربة ظاهرة التقليد، وذلك نتيجة عدد التدخلات المتزايدة سنة بعد سنة، وهذا نظراً لفعالية الإجراءات والتشريعات التي قامت المديرية العامة للجمارك بتطبيقها خلال السنوات الأخيرة، حيث تعتبر الجزائر بالنسبة لدول المنشأ والمصدر كدولة إستراتيجية مستهدفة لامتصاص المنتجات المقلدة واتساع استعمالها.

2ـ1 دول المنشأ والمصدر وأهم المنتجات المقلدة المتداولة في الأسواق الجزائرية

1ـ2ـ1 دول المنشأ للمنتجات المقلدة الموجهة للجزائر

أولا: خلال سنة 2015م

من بين خمسة وأربعين (45) عملية تدخل من طرف مصالح الجمارك الجزائرية تم تسوية خمسة وثلاثون (35) ملفاً، وتم توزيع هذه التدخلات على مختلف نقاط مصالح الجمارك الجزائرية عبر التراب الجزائري، أما الباقي ملفات التقليد (أي 10 ملفات) موجودة على مستوى العدالة، لا زالت في حالة انتظار، قيد الدراسة للتحقق من صحة المعلومات المتوفرة .

خلال هذه السنة، بلغت كمية الوحدات المقلدة المحتجزة والموجهة نحو الجزائر لدول المنشأ بحوالي 1244813 وحدة ذات طبيعة مختلفة لدى مصالح الجمارك الجزائرية من خلال نقاطها الموزعة عبر التراب الوطني.

الجدول الآتي يوضح دول المنشأ للمنتجات المقلدة المحتجزة من قبل الجمارك الجزائرية سنة 2015م:

جدول رقم 2
دول المنشأ للمنتجات المقلدة المحتجزة من قبل الجمارك الجزائرية خلال سنة 2015م

(وحدة واحدة)

دول المنشأ والمصدرة للمنتجات المقلدة	الكمية المحتجزة (وحدة)
إسبانيا	630000
الصين	498774
رومانيا	111600
تركيا	3639
الهند	800
المجموع	1244813

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن:

باستثناء سنة 2015، والتي تصدرت فيها إسبانيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المنشأ للسلع المقلدة الموجهة نحو الجزائر بكمية بلغت 630000 منتج مقلد أي بنسبة 50.61 %، و يرجع سبب قرب هذه الدولة الأوروبية جغرافيا من الجزائر، حيث تم الكشف عن طريقة جديدة للاستيراد من المنتجات مع المؤشرات الجغرافية باعتبارها على أنها منتجات جزائرية. مثلا تم استيراد 468000 زجاجة من نوع (Médéa select) و162000 زجاجة من نوع (coteaux Médéa).

أما في الرتبة الثانية فكانت الصين والتي تعتبر بلد منشأ عالمي كبير للمنتجات المقلدة بكمية 498774 وحدة أي بنسبة 40.07%، و هذا تؤكده أيضا إحصائيات من مصالح الجمارك الجزائرية بوقوف إسبانيا في المركز الأول في القائمة. ثم تليهما رومانيا حيث اقتصرت الكميات المحجوزة ب 111600 وحدة مقلدة أي بنسبة بلغت 8.97 %، حيث تم خلال هذه السنة استيراد 116000 علبة نبيد تحمل العلامة التجارية الجزائرية (ALBRAU).

أما نصيب تركيا فقد قدر بـ 3639 منتج مقلدة أي بنسبة 0.29%، وفي الأخير تبقى أضعف نسبة من نصيب الهند حيث قدرت بحوالي 800 منتج أي بنسبة 0.06% .

ثانياً: خلال سنة 2016م

من بين ثلاثة وسبعون تدخل (73) لدى مديرية مكافحة الغش لمصالح الجمارك الجزائرية، منها إثنان وستون (62) ملف تم إجابتها بالقبول وسويت بشكل نهائي أما باقي الملفات (11 ملف) فهي موجودة على مستوى العدالة في حالة انتظار قيد الدراسة للتحقق من المعلومات المتوفرة .

خلال هذه السنة أيضا، بلغت كمية السلع المقلدة المحتجزة لدول المنشأ والمصدر الموجهة نحو الجزائر بحوالي 802695 وحدة حسب تقارير الجمارك الجزائرية موزعة عبر الوطن.

أخذت بعض الدول مكانتها في السوق الجزائرية لعرض منتجاتها المقلدة عبر سنوات عديدة تقريبا منذ بداية التسعينات، وهذا راجع لكثرة رواج تجارتها واتساع استهلاكها من طرف المستهلك الجزائري بسبب ضعف الدخل الذي يرى أن تكلفة هذه المنتجات معقولة مقارنة بتكلفة المنتجات الأصلية.

شكل بياني رقم 3
نسبة المنتجات المقلدة المحتجزة لدول المنشأ لسنة 2016م

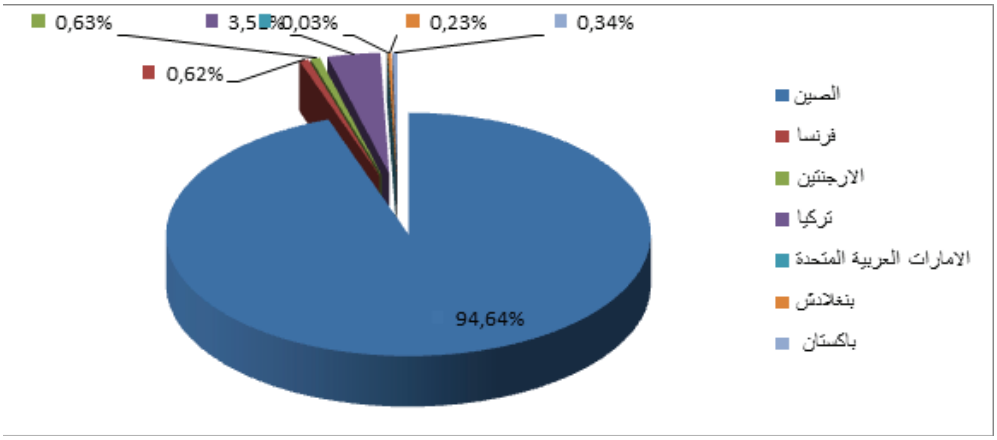

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

ومن خلال الشكل البياني رقم 3 أعلاه نلاحظ أن:

مقارنة بسنة 2015م، عادت جمهورية الصين خلال السنة 2016 لتتصدر قائمة دول المنشأ للسلع المقلدة الموجهة للجزائر كأكبر دولة بكميات قدرت بحوالي 759639 وحدة مقلدة أي بنسبة قياسية بلغت 94.64 %، والتي تعتبر نسبة كبيرة جدا مقارنة بباقي الدول الأخرى.

تليها تركيا والتي اقتصرت الكميات المحجوزة على 28198 منتج مزيف أي بنسبة قدرت 3.51%، أما نصيب كل من الأرجنتين وفرنسا فتقاسمت كميات متساوية من الوحدات بلغت 5037 وحدة مقلدة أي بنسبة 0.63% و4960 وحدة مقلدة أي بنسبة 0.62 % على التوالي.

تليهما كل من باكستان وبنغلاديش بكميات متواضعة مقارنة بالدول السابقة قدرت ب 2750 و1856 وحدة مقلدة أي بنسبة 0.34% و 0.23% على التوالي .

وأخيراً، جاءت الإمارات العربية المتحدة كأضعف كمية بحوالي 219 منتج مقلد أي بنسبة 0.03%.

1.2.2 أبرز المنتجات المقلدة المحتجزة من قبل مصالح الجارك الجزائرية خلال سنتي 2015م و 2016م

أولاً: أهم المنتجات المقلدة المحتجزة خلال سنة 2015م: لقد تعددت المواد المقلدة المحتجزة من طرف مصالح الجمارك الجزائرية حسب طبيعتها واتساع استعمالها من الملابس رياضية ومواد التجميل ومواد غذائية إلى قطع غيار والخردوات ومنسوجات وصولا إلى مواد تدفئة والكترونية.

جدول رقم 4

أهم المنتجات المقلدة المتواجدة في السوق الجزائرية لسنة 2015م

(وحدة واحدة)

طبيعة المنتجات المقلدة	الكمية المحتجزة (وحدة)
مواد غذائية	741600
مواد التجميل	338464
منتجات رياضية	136839
منسوجات	22500
مواد التدفئة	2810
قطع غيار	2300
مواد الكترونية	300
المجموع:	1244813

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

ومن خلال الجدول رقم 4 أعلاه نلاحظ أن :

أكبر نسبة التي تخص المنتجات المقلدة تخص المواد الغذائية بسبب رواج هذه السلع وكثرة مستهلكيها، حيث وصلت الكميات المحتجزة من المواد الغذائية لسنة 2015م بحوالي 741600 وحدة أي بنسبة بلغت 59.58%، تليها مواد التجميل المقلدة المحتجزة من قبل مصالح الجمارك الجزائرية والتي بلغت 338464 وحدة أي بنسبة قدرت بحوالي 27.1%، وذلك بسبب كثرة مستعملي هذه المواد من طرف المرأة الجزائرية و معقولة من حيث السعر مقارنة ببعض العلامات العالمية و التي تعرف بأسعارها الخيالية، و أغلب العلامات المقلدة هي DOVE و SIGNAL و FAX.

حيث تليها الألبسة الرياضية التي كانت عدد الوحدات المحتجزة منها هي 136839 أي بنسبة 10.77% من مجموع السلع، وارتكزت المواد المحجوزة على ألبسة الرياضة وبعض الأحذية التي وضعت عليها ماركات عالمية بغرض تضليل المستهلك الجزائري، وأشهر العلامات التي تم حجزها هي ADIDAS و REEBOK LACOSTE و BOSS وNIKE و UMBRO.

تليها المنسوجات ومواد التدفئة والتي لم تسلم هي الأخرى من التقليد ب 22500 وحدة و2810 وحدة محتجزة أي بنسبة % 1.81 و% 0.23 على التوالي ، و تعتبر هذه الكمية متواضعة نوعا ما مقارنة بالسلع الأولى وذلك بسبب صعوبة نقل مثل هذه المواد وثقل أوزانها وترتكز أساسا هذه المنتجات على تقليد المكيفات الهوائية " WELL AIR " والمدفآت الغازية " DELONGHI" .

وبعدها تليها قطع الغيار، حيث تقدر هذه الأخيرة ب 2300 وحدة من السلع مقلدة أي بنسبة 0.18%، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كانت قطع الغيار تحتل الصدارة في السلع المقلدة ومن أهم القطع المقلدة نجد الماركة الشهيرة "HANKOOK".

وفي الأخير نجد المنتجات الإلكترونية ب 300 وحدة مقلدة أي بنسبة 0.02%، وهي أقل نسبة أحتجزت سنة 2015 . الشكل البياني الآتي يوضح نسبة كل منتج مقلد محتجز خلال سنة 2015م

شكل رقم 4

حصة نسبية لكل منتج من المنتجات المقلدة المحتجزة من قبل الجمارك الجزائرية لسنة 2015م.

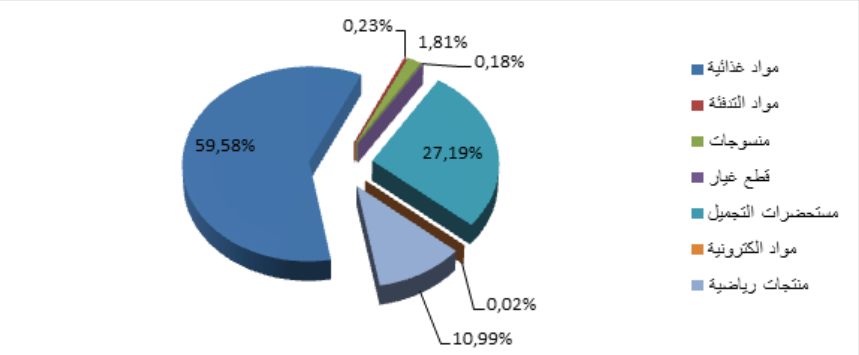

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

ثانياً: أهم المنتجات المقلدة المحتجزة خلال سنة 2016م

خلال سنة 2016م، و رغم مجهودات مصالح الجمارك في الحد من ظاهرة التقليد إلا أن لازالت الكميات المحتجزة و على العموم في تزايد . الجدول الآتي يوضح ذلك من خلال تبيان طبيعة المنتجات والكمية المحتجزة منها:

جدول رقم 5

أهم المنتجات المقلدة المتواجدة في السوق الجزائرية لسنة 2016م

(وحدة واحدة)

طبيعة المنتجات المقلدة	الكمية المحتجزة (وحدة)
منتجات رياضية	512189
خردوات	26342
مواد التجميل	1825
قطع غيار	231589
منتجات مدرسية	960
مواد الكترونية	9758
نظارات وساعات	20032
المجموع:	802695

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

من خلال الجدول رقم 5 أعلاه نلاحظ أن:

معظم المنتجات المقلدة المحتجزة خلال سنة 2016م هي الملابس الرياضية، حيث إحتلت الصدارة، وبلغ عدد الوحدات المحتجزة 512189 أي بنسبة 36.81% ، وهذا المعدل مرتفع جدا مقارنة مع باقي المواد الأخرى .

تليها قطع الغيار حيث قدرت عدد الوحدات المحتجزة بحوالي 231589 وحدة أي بنسبة 28.85%، وسبب إرتفاع النسبة مقارنة الماضية أي 2015م هو رواج هذه السلعة وكثرة مستهلكيها نظراً توسع الحظيرة الوطنية للسيارات والعربات في الجزائر .

أما بالنسبة للخردوات فقد حجزت 26342 وحدة أي بنسبة تقدر ب 3.28% في سنة 2016 عكس سنة 2015 حيث لم يتم ضبط أي من الخردوات المزيفة، وذلك بسبب صعوبة نقل هذه المواد وثقل أوزانها و سهولة مراقبتها على مستوى الحدود. كما لم تسلم النظارات والساعات هي الأخرى من التزييف، واقتصرت الكمية المحجوزة بحوالي 20032 وحدة أي بنسبة بلغت 2.50%، ومن أهم العلامات الشهيرة المقلدة التي حجزت Dior.

ثم تليها المواد الإلكترونية حيث تم حجز 9758 وحدة وعرفت المواد الإلكترونية التي صدرت خلال هذه السنة زيادة مرتفعة نوعا ما حيث كانت نسبتها في سنة الماضية % 0.02 لترتفع في سنة 2016 إلى نسبة 1.22% ، مثلا من بين المنتجات المقلدة الإلكترونية COBRA.

وفي الأخير جاءت كل من مواد التجميل والمواد المدرسية بكميات 9758 و960 أي ما يعادل نسبة 0.23% و 0.12 % على التوالي، ونلاحظ أن نسبة مواد التجميل المحتجزة خلال هذه السنة منخفضة جداً مقارنة بالسنة الماضية 27.19 % .

الشكل البياني الآتي يظهر نسبة كل منتج محتجز خلال سنة 2016م

شكل بياني رقم 5

حصة نسبية لكل منتج من المنتجات المقلدة المحتجزة من قبل الجمارك الجزائرية خلال سنة 2016م

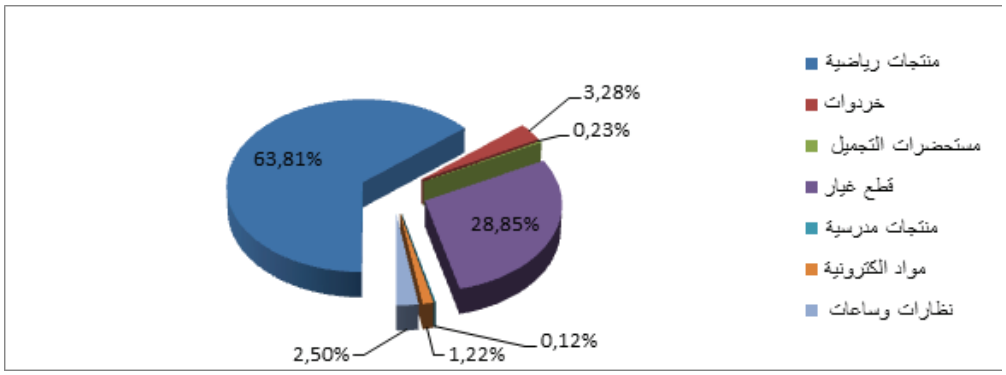

المصدر: مصلحة قمع الغش – المديرية العامة للجمارك – مارس 2017م، بالاعتماد على Excel 2007

خاتمة

من خلال ما سبق، تبين لنا تنوع أوجه انتهاك حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة في الجزائر، و التي عادة ما تهدف إلى تضليل المستهلك والتعدي على حقوقه في الحصول على سلع وخدمات أصلية غير مغشوشة من خلال المحافظة على الحقوق الحصرية للمالكين الأصليين لهذه الحقوق. و رغم مجهودات مختلف المصالح و الجمارك الجزائرية على وجه الخصوص في محاربة هذه الظاهرة و العمل على الحد منها. على العموم و خلال فترة الدراسة تصدرت جمهورية الصين دول المنشأ للسلع المقلدة الموجهة نحو الجزائر على جانب كل من إسبانيا و رومانيا و حتى تركيا، أما فيما يخص المنتجات الأكثر انتهاكا، فتعد المواد الغذائية، مواد التجميل و كذلك المنتجات الرياضية و التي عادة ما تقل فيها العلامات التجارية الأكثر شهرة لدى الشباب.

و عليه، سنقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً و هي:

1-يجب على الدولة الجزائرية مكافحة نشاط التقليد والنسخ غير المشروع للبرامج، وذلك بالتطبيق الفعّال للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالملكية الفكرية.

2- على الجزائر أن تشجع نقل التقنية من الدول المتطورة بالطرق التي تراها مناسبة، وتحافظ على مصالحها التجارية

الداخلية والإقليمية وتوطين هذه التكنولوجيا محلياً.

3- إيجاد وسائل رَدْعْ للمقلدين مناسبة لحماية المستهلك من الغش التجاري بأنواعه، في ظل غياب نظام فعّال في الوقت الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر.

4-العمل على استفادة الجزائر من التقنيات و المزايا الكثيرة التي تمنحها منظمة التجارة العالمية من خلال اتفاقية تريبس.

5- ضرورة تأهيل و تدريب القائمين على مسائل إنفاذ أحكام الاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك قطاعات القضاء، الجمارك، الشرطة والدرك، وتكوينهم بصفة دورية لمحاربة الظاهرة و الحد منها.

الهوامش

1- موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، العنوان الإلكتروني: www.wipo.int/about-ip/ar الاستشارة 22 مارس2017

2- جيرالد أودريسكول Gerald P O'driscoll، حقوق الملكية و الرفاهية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية لخاصة CIPE، النسخة العربية- الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2002م، ص3

3- جيرالد أودريسكول مرجع سبق ذكره، ص3

4- أكرم عبد الوهاب، حقوق الملكية الفكرية، كيف تحمي عملك و تحافظ على حقوقك، دار ابن سينا للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 2007م، ص13

5- ياسر محمد جاد الله: " الملكية الفكرية "، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة- جمهورية مصر العربية، سنة2004م، ص16

6- مزيد من التفصيل أنظر كذلك، فضل ظاهر، أهمية الملكية الفكرية على الأصعدة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تعزيز حكم القانون، الندوة الإقليمية حول جرائم الملكية الفكرية، مملكة البحرين، أبريل سنة 2008م، ص9

7- وهذا ما أشار إليه أيضاً تقرير منظمة اليونسكو لسنة 2009م، إطار اليونسكو للإحصائيات الثقافية للعام 2009م، معهد اليونسكو للإحصاء والطبع، ص12، و الذي جاء فيها أن: (إن التكنولوجيات الحديثة أتاحت الاستغلال التجاري السريع لحقوق الملكية الفكرية، ما أدى هذا التحوّل إلى وجود علاقة وطيدة بين الجوانب الاقتصادية واتجاه هذه الأخيرة نحو تنشيط و اعتماد حقوق الملكية الفكرية كأساس تجاري للتبادل) - بتصرف-

8- ياسر محمد جادالله، مرجع سبق ذكره، ص54

9- Jean Tirole, Propriété intellectuelle, Conseil d'Analyse Économique, la documentation Francaise 2003, P81

10- Pierre Delval, Guy Zilberstein, La contrefaçon: un crime organisé, édition J-C Gawsewitch , Année 2008, p180.

11- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية قانون الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2006م، ص83

12- Kamil idris, la propriété intellectuelle moteur de la croissance économique, wipo Publication N° 888.1(F), Juin 2003, P4

13- لمزيد من التفصيل أنظر موقع:

Serge-Henri Saint-Michel -Classement de la valeur des marques : Apple croque ses concurrents,www.marketing-professionnel.fr date de consultation, 9 septembre 2016

14- سمير فرنان بالي، قضايا القرصنة التجارية و الصناعية و الفكرية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، سنة 2007م، ص137

15- أنظر نبيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية- توجهات انتقائية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جمهورية مصر العربية، سنة2009م، ص201، (بتصرف)

16- ياسر محمد جادالله، مرجع سبق ذكره، ص60

17- الموقع الإلكتروني http://moltaga.forum0.net/ . ت إ: 2017/07/25م.

18- وثائق داخلية، شرح طرق تدخل مصالح الجمارك - مديرية مقاطعة الجمارك الجزائرية لوهران، ص1-2

19- بلهواري نسرين، تجريم و إثبات حالات التقليد في القانون الجزائري، ورقة بحثية، جامعة الجزائر، 2013م، ص12

20- جريدة الخبر اليومية ليوم 13 يناير 2010م، تصريح مديرية مكافحة الغش، بالمديرية العامة للجمارك .

21- عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر- جامعة الشلف 2010م،ص164

22- عمار طهرات، إنعكاسات تطبيق إتفاقية تريبس "trips" على حماية المستهلك في الوطن العربي، وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد – الجزائر نموذجا – مؤتمر بدولة قطر، 2011م

(*) - تكون في حالة وجود انتهاك واضح في علامة تجارية ما، والتلاعب في شكلها بغرض الغش والتدليس على المستهلك لاسيما إذا

كان الشبه بين العلامتين كبيراً جداً مثل TOPCOBRAعوض التسمية الأصلية COBRA

23- اعتماداً على معطيات مقدمة من طرف مديرية الجمارك – مصلحة قمع الغش بالتنس- مارس 2017م.

24- وثائق داخلية – المديرية مكافحة الغش – المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مارس 2017م.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية قانون الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2006م

2- أكرم عبد الوهاب، حقوق الملكية الفكرية، كيف تحمي عملك و تحافظ على حقوقك، دار ابن سينا للطباعة و النشر والتوزيع –القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 2007م.

3- سمير فرنان بالي، قضايا القرصنة التجارية و الصناعية و الفكرية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، سنة 2007م

4- فضل ظاهر، أهمية الملكية الفكرية على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي حول تعزيز حكم القانون، الندوة الإقليمية حول جرائم الملكية الفكرية، البحرين، أبريل سنة 2008م.

5- نبيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جمهورية مصر العربية، سنة 2009م.

2ـ المجلات و أوراق بحثية

1- بلهواري نسرين، تجريم و إثبات حالات التقليد في القانون الجزائري، ورقة بحثية، جامعة الجزائر، 2013م

2- جيرالد أودريسكول Gerald P O'driscoll ، حقوق الملكية و الرفاهية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، النسخة العربية- الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2002م.

3- عمار طهرات، انعكاسات تطبيق إتفاقية تريبس "trips" على حماية المستهلك في الوطن العربي، وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد – الجزائر نموذجا – دولة قطر، 2011م

4- عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر- جامعة الشلف 2010م.

3ـ قوانين و مراسيم و تقارير رسمية

1- تقرير منظمة اليونسكو لسنة 2009م، إطار اليونسكو للإحصائيات الثقافية للعام 2009م، معهد اليونسكو للإحصاء والطبع.

2- وثائق داخلية – المديرية مكافحة الغش – المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مارس 2017م.

3- وثائق داخلية، شرح طرق تدخل مصالح الجمارك - مديرية مقاطعة الجمارك الجزائرية لوهران2015- 2016

4ـ مواقع إلكترونية و جرائد

1- Serge-Henri Saint-Michel -Classement de la valeur des marques : Apple croque ses concurrents,www.marketing-professionnel.fr

2- جريدة الخبر اليومية ليوم 13 يناير 2010م،تصريح مديرية مكافحة الغش، بالمديرية العامة للجمارك .

3- الموقع الإلكتروني http://moltaga.forum0.net/

4- موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، العنوان الإلكتروني: www.wipo.int/about-ip/ar

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

1- Pierre Delval, Guy Zilberstein, La contrefaçon: un crime organisé, édition J-C Gawsewitch Année 2008

2- Kamil idris, la propriété intellectuelle moteur de la croissance économique, wipo publication N° 888.1(F), Juin 2003